الاقتصاد العراقي بين الشمولية والانفلات

محمد شريف أبو ميسم

يقول بعض منظري علم الاقتصاد، ان فلسفة النظام الاقتصادي تبنى على أساس أيديولوجية معينة تجاه الحياة الانسانية، فهي تصوغ مباديء النشاط الاقتصادي وقواعد العمل بهذه المبادئ.. ففي النظم الرأسمالية تتمثل في الفردية والتوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية.. بيد انها الفلسفة الجماعية في النظام الشمولي، فتتمثل آلياتها في اخضاع المصالح الذاتية للمصلحة الجماعية –بافتراض فكرة الصراع الطبقي –لتعارض مصالح الأفراد مع مصلحة الجماعة.. وتتوالد عن فلسفة النظام الاقتصادي مجموعة من المباديء التي تقيم الاطار السلوكي والاجتماعي والقانوني للمجتمع فتتوضح معايير السلوك بالنسبة للأفراد كمنتجين أو مستهلكين وتنتظم ملكية أدوات الانتاج..

وهنا نتساءل عن أي من الصورتين يمكن أن تنطبق على الواقع الاقتصادي العراقي ابان حكم المنظومة السياسية السابقة؟ وأي منهما يمكن أن تنطبق على واقع الاقتصاد الحالي في ظل مايسمى باقتصاد السوق..؟ فمن المباديء المنبثقة عن فلسفة النظام الشمولي، ان الملكية جماعية بمعنى ان الدولة الممثلة لجموع الشعب هي التي تمتلك أدوات الانتاج، فلا وجود هنا (للملكية الخاصة) في معناها الرأسمالي كما ان الهدف من هذا النظام هو اشباع الحاجات العامة، أي ان حافز الربح هنا ليس هدف النشاط الانتاجي، وان الدولة تحدد حجم الانتاج من كل سلعة وخدمة وتحدد الاساليب الفنية في عمليات الانتاج المختلفة، فيكون دورها هو دور المنظم الفردي في المجتمع الرأسمالي، بمعنى ان المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع في مجموعهم هي المحك الرئيسي الذي يضعه هذا النظام للأفراد في سلوكهم الاقتصادي، كما يفرض هذا النظام قيودا على العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية الى حد بعيد.. وعلى خلاف ذلك نجد ان نظام اقتصاد السوق يتمثل في مجموعة من المباديء التي يأتي في مقدمتها، الحرية الاقتصادية مع أقل قدر من التدخل الحكومي والملكية الخاصة، ويكون حافز الربح دافعاً للنشاط الاقتصادي دون استغلال أو احتكار تحقيقا للتوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية، وبهذا فان المباديء التي يقوم عليها هذا النظام تركز على الفرد، فالحرية الاقتصادية هي للأفراد سواء في نشاطهم الانتاجي أو الاستهلاكي، والملكية أيضا للأفراد وحافز الربح لبعض الأفراد كقوة دفع للنشاط الانتاجي في مختلف ميادين الأعمال، مثلما هي العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية.. وعندما نحاول تجميع ملامح الصورة الاقتصادية لسياسة منظومة الحكم السابقة، فان هذه الملامح لا تكتمل والكثير منها مشوهة الى حد يجعل من الصورة الكلية مرتبكة وصعبة التصنيف، فالنظام السياسي السابق الذي اعتاد المحللون والاعلاميون على تسميته بالنظام الشمولي، لم تكن فلسفته الاقتصادية قائمة على الجماعة، بخلاف مبدأ تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد التي تقوم عليها دعائم النظم السياسية الشمولية، فوجود فئات أو مجموعات أو أفراد تتوافق مصالحهم الاقتصادية مع هذا النظام تنفي صفة الشمولية عنه.. والنظم الشمولية –وبحسب علماء الاجتماع –تتفق جميعها على مبدأ المساواة الفعلية والقانونية بين الأفراد وكذلك تكافؤ الفرص أمام هولاء الأفراد وزوال الفوارق بين الطبقات.. وهذه الملامح ليس لها من أثر في الصورة المرتبكة لمشهد المنظومة السياسية السابقة، ناهيك عن أن النظم الشمولية تتفق جميعها في تقرير مبدأ القضاء على الرأسمالية وما يرافقها من استغلال، واستبعاد المنافسة التي تقوم على الربح الأناني والغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج، بغية أن لا يكون هنالك مجال لاستغلال الانسان.. بينما يشير الواقع التاريخي لمرحلة المنظومة السياسية السابقة الى انضاج مقصود لرساميل فئة كانت تحف بتلك المنظومة السياسية، هذه الفئة كان لها حصة الأسد من الفرص الاقتصادية دوما، لا بل هي التي كانت تحرك مفاصل مهمة من اقتصاد البلد بطريقة تحتكم لمصالحها، أضف الى ذلك ان الاقتصاد كان يصب في سلة السياسة لتحقيق نزعات الحاكم السياسي (المتنوعة) بخلاف مايعرف عن السياسة حيث تصب دوما في سلة الاقتصاد.. أما الصورة الحالية للنظام الاقتصادي العراقي، فقد جيرها واقع الاحتلال لمصلحة الاقتصاد الحر أو مايسمى باقتصاد السوق.. وقد حاول المحتل أن يرسم ملامح هذا النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي المدمر – تحت دواعي المديونية الكبيرة التي ورثها الاقتصاد العراقي جراء السياسات السابقة – فانتهى الأمر الى مزيد من الفوضى الاقتصادية جراء سياسة الاستيراد المفتوح وانفلات السوق.. فمبدأ التوافق التلقائي الذي يفصح عن عدم التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في نظام اقتصاد السوق لا يمكن أن يتحقق في ظل واقع اقتصادي لا يملك أية ركائز للبنية الأساسية وللقطاعات الانتاجية وبغياب البرامج الاقتصادية، اذ ان فكرة مجموعة النزعات التي تجعل الفرد يحقق مصلحة الغير، وهو بسبيل تحقيق مصلحته الذاتية هي فكرة طوباوية في خضم هذا الواقع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.. وان الحرية التي تعني ترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الذاتية في فلسفة اقتصاد السوق، لا يمكن أن يحد منها شرط عدم تعارض سلوك الأفراد مع تحقيق المصالح الذاتية للآخرين في غياب التشريعات وضعف السلطات التنفيذية.. والحرية الاقتصادية ليست مطلقة في الاقتصاد الحر، فقد تتدخل الدولة لتحد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع كما يقول علماء الاقتصاد، فهي تشرع القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية وتفرض الحماية لمصلحة العمال ولمصلحة المستهلك ولمصلحة المنتج المحلي حتى وان كانت عضوا فاعلا في منظمة التجارة العالمية (وليس عضوا مراقبا كما هو شأن العراق الآن).. فعندما تتجه الدولة الى تحرير التجارة وازالة كل ما له علاقة بحركة مرور البضائع، تتوالد مشكلات من هذا التحرير، تنعكس سلبا على اقتصادها وخاصة اذا كانت دولة تصنف على انها دولة نامية.. ومن هذه المشكلات (الاغراق) ويلاحظ هنا ان بنود منظمة التجارة العالمية تتضمن رخصة تسمح بفرض ضريبة مضادة للاغراق والأمر لا يتطلب أكثر من معرفة بالقواعد والاجراءات المنظمة للضريبة المضادة للاغراق كما وردت في بنود منظمة التجارة العالمية.. وعلى هذا فان الصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن لا تنطبق لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص وبعد مرور ما يربو على الخمس سنوات على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق وبرغم اقرار قانون الاستثمار، لم ينشط الا في قطاع التجارة جريا وراء حافز الربح الكبير فساهم في ظاهرة الاغراق التي أطاحت بالمتبقي من الطاقات الانتاجية المتواضعة، والقطاعان الزراعي والصناعي لم ينهضا الا بالقدر اليسير أمام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية.. والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد مازالت معطلة مثل قانون النفط والغاز ومازالت البرامج الاقتصادية غير واضحة وما من تشريعات تفعل لحماية المستهلك.. وما من قوانين لحماية العمال.. واقتصاد الظل الذي توارثناه لم ينحسر بعد.. وتدفق البضائع الذي تسبب في ظاهرة الاغراق يشير الى ان مصلحة الفرد (التاجر) هي الطاغية على مصلحة الجماعة.. وفي النهاية وبعد أن أدركنا ومنذ أكثر من عقدين من الزمن اننا بإزاء اقتصاد للمصادرة وليس اقتصاد شمولي ابان منظومة الحكم السابق.. فهل سندرك متأخرين في منظومة الحكم الحالية اننا بإزاء فوضى اقتصادية وليس ازاء اقتصاد حر.

في الهم الاقتصادي

كيف تحسب أقيام الأسهم؟

حسام الساموك

لمّا كانت البورصة وتداولات الأسهم ظاهرة تعارف عليها العالم منذ حقب كثيرة،فلا بأس أن نطّلع على تجارب من سبقونا ونستفيد من تعاطيهم بهذا التقليد الحضاري وما تم انجازه من تشريعات وآليات لاغاضة في اقتباسها بما ينسجم مع ظروفنا وبيئتنا وأعرافنا.

فحين تعارفنا على تقويم سعر السهم وفق تجربتنا انطلاقا من تقويم اصول الشركة المعنية زائدا مدى حيوية أدائها وتواصل انتاجها أيا كان،ليلعب العامل الأخير في العراق الدور الأكبر في تحديد قيمة السهم،نظرا لانكفاء العديد من الشركات متنوعة الانتاج بسبب الركود الاقتصادي وتلكؤ-ان لم نقل توقف- عجلة الانتاج.

في هذه الاثناءأفادنا الدكتور طلال غزالة الخبير الاقتصادي الاردني المعروف والذي برز في مجال تقويم أداء المشروعات الاقتصادية،بعامل يكاد يكون الأكثر أهمية في حساب قيمة السهم في بورصات العالم وخاصة المبرّزة منها كبورصات نيويورك وطوكيو ولندن وميونخ،اذ يتم حساب عاملين أساسيين لقيمة أي سهم من خلال وضع نسبة مئوية يقتسمها العاملان حسب حضور كل منهما في حركة السوق التجارية،ويضيف في مقابلة مع احدى الفضائيات العربية،ان أي سهم له أولويتان في تحديد قيمته،تعتمد في البدء القيمة المادية لأصول الشركة التي صدر السهم باسمها،وبالرغم من أن للقيمة المادية أهميتها في تبين حضور السهم في تداولات البورصة لكنّ القيمة المعنوية قد يكون لها نصيب أوفر تبعا لمكانة المنتوج الذي تنجزه الشركة المعنية،ومن المفيد هنا أن نتابع قراءته لتلك العملية بالغة الأهمية بهدف التعرف على مكانة سهم ما في عمليات التبادل،اذ يستشهد بمنتج البيبسي كولا كمثال صارخ مؤكدا حقيقة لافتة للنظر،حين يشير الى أن القيمة المادية لسهم البيبسي كولا محسوبا على أرقام اصوله تتوقف عند الرقم ٧٪،في حين تشكل القيمة المعنوية نسبة ٩٣٪ وهكذا يخدم العامل الترويجي للمنتج سياسة وضع ملامح سعرية مشجعة لأسهم الشركة المنتجة في سوق البورصة،وبما يوقعنا بحيرة غريبة خاصة حين نتذكر قيمة سهم المنتوج نفسه في العراق والذي هوى بشكل مريع من مئة وعشرين دينارا قبل خمس سنوات الى مادون القيمة الاسمية للسهم حين بيع في بعض الأحيان بتسعمئة بل بثمانمئة وخمسين فلسا عندما سطت على السوق مضاربات جمع من المنتفعين بدعم من ألاعيب نفر من الوسطاء المروجين لمصالحهم.

عند مثل هذا النمط الذي عرضه الدكتور غزالة،وما يعد به بعض المعنيين في الأوساط المهتمة باستنهاض الأداء الاقتصادي عموما وفق تجاذبات تتسم بالسلامة والشفافية التي افتقدت كثيرا،نتمنى أن تطغى آليات البورصة المعتمدة في أسواق العالم حيث لامكان اطلاقاً للمضاربات الملتوية والتلاعبات المدانة كيما نترقب فعلا ثوابتِ وأخلاقيات تحفّز لانسيابيةالتداولات فيما تشرع القوانين والآليات الرادعة لتقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه اعادة ألاعيب الالتفاف والابتزازوالاستغفال،بمعنى أن تكون لنا سوق أوراق لاتعتمد الاّ التداول السليم والآمن وبما ينسجم مع ما يجري حولنا في أسواق العالم والمنطقة من شفافية خلاّقة.

تعارفنا على تقويم سعر السهم وفق تجربتنا انطلاقا من تقويم اصول الشركة المعنية زائدا مدى حيوية أدائها وتواصل انتاجها أيا كان.

أكثر من ١,٧٦٣ مليار دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق للأوراق المالية

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهي تاسع جلسة تداول اسهم (٣٣) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٩٧١) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١,٧٦٣) مليارديناردينار تحققت من خلال تنفيذ (٣٦٣) عقدا. وقد انخفض مؤشر السوق القياسي بما نسبته (٠,٥٪) قياسا بالجلسة الماضية عندما اغلق المؤشر بـ (٣٤,٧٧٠) نقطة. كماشهدت الجلسة تنفيذ امرين خاصين الاول نفذ على المصرف الاهلي العراقي بعدد اسهم تجاوز(٧٨) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٨٢) مليون دينار والثاني على مصرف بغداد بعدد اسهم تجاوز (٨٠) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٢٤١) مليون دينار . كما شهد القطاع المصرفي تداول اسهم (١٣) شركة مصرفية حيث حافظت (٩) شركات على نفس معدلاتها السابقة. اغلق المؤشر المصرفي بـ (٣٦,٤٥٦) نقطة منخفضا بنسبة (٠,١٤٧٪)عن الجلسة السابقة. وقد شارك المستثمرون غير العراقيين في تداولات الجلسة من خلال تنفيذ (٣٣) عقداً على قطاعي المصارف والصناعة وبلغ عدد الاسهم المتداولة لها اكثر من (٢٣٦) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٤٤٧) مليون دينار. وقد كانت الشركات التي تم تداولها من غير العراقيين هي: المصرف التجاري ومصرف بغداد والمصرف الاسلامي ومصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الوركاء ومصرف الموصل وشركة نينوى للصناعات الغذائية والمشروبات الغازية الشمالية والهلال الصناعية والصناعات الالكترونية والوطنية للصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والدراجات واخيرا شركة صناعة المواد الانشائية الحديثة. وكحصيلة نهائية تداول اسهم (٣٣) شركة من اصل (٩٤) شركة مدرجة في السوق ارتفعت معدلات اسعار اسهم (١٠) شركات وانخفضت معدلات اسعار اسهم (٨) شركات وحافظت (١٥) شركة على معدلاتها السابقة، ولاتزال (٢١) شركة متوقفة عن التداول بسبب انعقاد هيئاتها السنوية العامة وتنفيذ قرارات هيئاتها العامة و(٥) شركات متوقفة عن التداول بقرار من هيئة الاوراق المالية العراقية عن عدم تقديمها الحسابات الختامية.

توقيع اتفاقية تعاون تجاري مشترك بين العراق والهند

واسط / المدى

قال مصدر في اتحاد غرف التجارة العراقية إن الاتحاد وقع اتفاقية تعاون مشترك مع نضيره الهندي، السبت، على هامش مشاركة العراق في المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار الذي اختتم امس في مدينة بومباي الهندية.

وأضاف جاسم العاتي رئيس غرفة تجارة الكوت وعضو الوفد العراقي في تصريح صحفي أن "اتحاد غرف التجارة العراقية وقع السبت على اتفاقية للتعاون المشترك مع نضيره الهندي بقصد فتح افاق التجارة الهندية امام التجار العراقيين وتوفير التسهيلات المصرفية والكمركية وتأشيرات الدخول لهم".

وتابع أن الاتفاقية نصت أيضا على "تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومنح فرص استثمار مشتركة في مختلف المجالات، ونقل المعلومات والتقنيات المتطورة التي يستخدمها الجانب الهندي في التعاملات التجارية الى نظيره العراقي".

وأشار العاتي الى أن المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار الذي اقيم في مدينة بومباي الهندية وحمل عنوان (الهند شريكك)".مبيناً أنها نصت على "فتح افاق التجارة الهندية بمختلف أوجهها امام التجار العراقيين وتوفير التسهيلات المصرفية والكمركية وتأشيرات الدخول لهم من خلال اتحاد الغرف التجارية في العراق".

وأوضح أن "الاتفاقية تمت خلال مشاركة العراق في المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار اقيم بمشاركة أكثر من ثلاثين دولة وعشرات الشركات التجارية والاستثمارية ومثل العراق فيه وفد ضم جعفر الحمداني رئيس الاتحاد و مقبل الدباغ رئيس غرفة تجارة الموصل اضافة الى رئيس غرفة تجارة الكوت.

وقال إن "اربعة محاور مهمة تناولها المؤتمر، اهمها تقوية التجارة والاستثمار المتعدد الجوانب بين دول العالم وتوفير فرص لمعرفة شركاء المستقبل، وتشجيع اعادة علاقات العمل بين غرف التجارة المختلفة اضافة الى تعزيز التعاون المعلوماتي والتقني المتعلق بقطاع التجارة كما تخلله اقامة معرض للصناعات الهندية شاركت فيه اكثر من ١٥٠ شركة".

عملية احتيال تكبد بنك سوسيتيه جنرال ٧,٢ مليار دولار

باريس / وكالات

كشف بنك "سوسيتيه جنرال" عن تعرضه لأكبر عملية "احتيال" داخلية، كبدت البنك قرابة ٤,٩ مليار يورو، أي ما يعادل نحو ٧,٢ مليار دولار.

وقال البنك، في بيان، إن وسيطاً يعمل في مقر البنك بباريس يقف وراء عملية الاحتيال، والتي تم بموجبها الدخول في عمليات وساطة خاسرة، وإجراء تحويلات وهمية، مشيراً إلى أنه تم إيقاف الموظف المسؤول عن تلك الفضيحة.

وذكر البيان أن لجنة تحقيق تابعة للبنك بدأت إجراءات فصل الموظف الذي أقر بالاحتيال على البنك، وستبدأ الإجراءات القانونية ضده، كما أن مسؤولي البنك الذين كانوا يتولون الإشراف على عمل ذلك الموظف، سيغادرون هم أيضاً عملهم.

وفور الكشف عن هذه القضية، تم وقف التداول على أسهم بنك سوسيتيه جنرال في بورصة باريس، لتجنب مزيد من الخسائر لحملة أسهم البنك. وكان البنك قد أعلن في وقت سابق أن أزمة الرهن العقاري في الأسواق الأمريكية، كبدته ما يزيد على مليارِي يورو، إلا أنه شدد على أن البنك حقق أرباحاً إيجابية خلال العام ٢٠٠٧ برغم تلك الخسائر.

البنوك قد تحتاج إلى ١٤٣ مليار دولار إضافية

واشنطن / وكالات

قد تحتاج البنوك الى توفير ما يصل الى ١٤٣ مليار دولار لمواجهة ازمة الائتمان العالمية، حسب تقدير مصرف باركليز كابيتال.

ويقول المصرف ان البنوك ستحتاج الى الاموال الاضافية اذا فقدت مؤسسات ضمان السندات، التي تتولى التأمين على المنتجات المالية المتأثرة بازمة القروض العقارية الرديئة، وضعها التصنيفي الممتاز.

واذا تم تخفيض التصنيف الائتماني لها فقد لا تستطيع دفع دعاوى التأمين، ما يعني خسارة اكبر للبنوك بسبب القروض العقارية الرديئة التي ستضطر لشطبها.

وكانت المخاوف بشأن شركات التأمين على السندات وراء الهبوط في اسواق المال العالمية خلال الاسابيع الماضية.

وكانت البنوك الكبرى في العالم اعلنت بالفعل عن خسائر باكثر من ١٠٠ مليار دولار نتيجة شطب الديون العقارية الرديئة المستحقة لها.

ويقول المحللون في باركليز كابيتال ان البنوك لديها ما قيمته ٨٢٠ مليار دولار من الاوراق المالية المؤمن عليها لدى شركات التأمين على السندات.

وكانت شركات التأمين على السندات مثل امباك فاينانشيال جروب وام بي اي ايه تعرضت لخسائر بمليارات الدولارات في الاشهر الاخيرة ويتوقع ان تخسر اكثر بعد تعرض سندات الدين المؤمن عليها لديها لازمة القروض العقارية.

ويخشى كثير من المستثمرين من انه لم يعد لدى شركات التامين الكثير من راس المال نتيجة التزاماتها التامينية، وفي حال خفض تصنيفها الائتماني ستجد صعوبة اكبر في الاقتراض.

وكانت وكالة التصنيف فيتش خفضت التصنيف الائتماني لشركة امباك الاسبوع الماضي، وتراجع مؤسستي موديز وستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لكل من امباك وام بي اي ايه.

الا ان هناك بعض التفاؤل في السوق بعد الانباء التي ذكرت ان المليارديرر ويلبر روس يجري محادثات لشراء امباك.

وجاءت تلك الانباء بعدما اعلنت السلطات المالية في ولاية نيويورك انها تدرس امكانية تقديم الدعم لقطاع التامين على السندات.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠